مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2001-2019)

Efforts to build human capital in Algeria according to the contents of economic development plans (2001-2019)

نصيرة صالحي
جامعة خنشلة، الجزائر، nasirapolitique@yahoo.fr
شعيب قماز
جامعة باتنة1، الجزائر، chouaibguemazsp@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2019/01/26 تاريخ قبول النشر: 2019/03/06

ملخص:
في ظل جهود الدول التنموية لتثمين ثروة الأمم، ساد الاعتراف في الألفية الثالثة بأن المورد البشري هو الثروة الحقيقية لأنه يعبر عن توليفة لرأس المال مُشكل في ترويكا الرأس المال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي ينظم البشر في بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي و عوائده. وقد خصّصت السياسات التنموية الجزائرية قسطا معتبرا لبناء رأس المال البشري، إذ ظهر هذا جليّا في مخططاتها التنموية الاقتصادية المتواترة، فمنذ سنة 2001 حتى 2019 تم اعتماد أربع مخططات في مستهلها مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009)، كما تم تعزيزهما ببرنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، ضف إلى ذلك برنامج التنمية الخماسي الجديد (2015-2019.

الكلمات المفتاحية: راس المال البشري؛ البرنامج التنموي؛ بناء القدرات؛ الجزائر.

Abstract:
In the light of states efforts to value the wealth of nations, it recognize in the third millennium the importance of human capital, and it became the source of wealth. The human capital is composed from social, cultural and economic capital, which regulates human beings in institutional structures that determine the nature and revenue of social activity. Algeria has adopted ambitious programs of public investment that targeted the development of human capital. Since 2001 to 2019 it has adopted four programs, the first one was the Support Plan for Economic Recovery (PSRE) (2001-2004), followed by the Complementary Program to Support Growth (2004-2009) (PCSC), and the third one was the Five-Year Programme (2010-2014), in addition to the new Five-Year Programme (2015-2019). All those programs aimed to broaden the choses of people through the building of Algerian human capital capacity in health, education and income.

Keywords: human capital; development Programme; capacity building; Algeria.

* المؤلف المرسل: شعيب قماز، chouaibguemazsp@gmail.com

مقدمة:

عرف العقد الأخير من القرن العشرين مساعي لترشيد في السياسات العامة المنتهجة والمفاهيم الأكاديمية المطروحة، بحيث برزت مساعي تسعى لوضع الإنسان في بؤرة الاهتمام باعتباره الثروة الحقيقية لأية أمة لكي يعيش فيها الإنسان حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع وتوسيع لحريات البشر، وتكريس حقهم في الصحة والتعليم، إذ تكاثف العمل على المستوى الدولي من أجل بناء رأس المال البشري من خلال توليفة تجمع مجموعة من الأهداف والسياسات والبرامج التنموية القابلة للقياس تساهم في إتاحة الفرص والتمكين، وتفعيل مشاركة الناس في القرارات والسياسات التي تشكل حياتهم فضلا على القضاء على الفقر وتحسين الصحة والتعليم وتعزيز المساوات بين الجنسين إلى جانب تخفيض معدل وفيات الأطفال، ومكافحة مرض الايدز، كفالة الاستدامة البيئية و إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

والجزائر كغيرها من الدول سعت لتحقيق الاستراتيجيات التنموية الهادفة والمتفق عليها في المؤتمرات الدولية والقمم العالمية، بحيث عملت على وضع سياسات عامة تراعي فيها مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مقتضيات المخططات التنموية من سنة 2001 إلى 2019، حيث تم اعتماد أربع مخططات في مستهلها مخطط دعم الانتعاش الإقتصادي (2001-2004)، يليه البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي (2004-2009)، كما تم تعزيزهما ببرنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، ضف إلى ذلك برنامج التنمية الخماسي الجديد (2015-2019)، سعيا لتوسيع خيارات الناس الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية والثقافية مع التركيز على النتائج التي تم تعزيزها...انطلاقا من كل ما سبق تتمحور دراستنا على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت حزمة البرامج التنموية الإقتصادية في ترقية رأس المال البشري في الجزائر بين سنتي 2001 و 2019 ؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية يمكن التطرق إلى التالي:

1. **ضبط الأسس المعرفية للبرامج التنموية و رأس المال البشري.**
2. **التخطيط التنموي لبناء رأس المال البشري في الجزائر .**
3. **تقييم فعالية البرامج التنموية الاقتصادية في تنمية رأس المال البشري.**

1 - <u>ضبط الأسس المعرفية للبرامج التنموية و رأس المال البشري.</u>

يتسنى في مستهل هذه الورقة البحثية إماطة اللبس عن السياق المعرفي للبرامج التنموية الإقتصادية ورأس المال البشري من أجل معرفة المرجعية المفاهيمية وضبط التوجه التحليلي العام.

أ- <u>ضوابط البرامج التنموية الإقتصادية:</u>

تعمل معظم الدول الإنمائية الفاعلة على وضع خطط تنموية متوسطة وطويلة المدى من أجل دفع عجلة التنمية و يتسنى لنا القول بأن البرامج التنموية الإقتصادية تعبر عن السياسة التي تمارسها السلطات العليا في الدولة والتي تتضمن قدر معتبر من النفقات المسخرة لخدمة مجموعة من الأهداف، إذ تلتزم بتحقيقها خلال فترة معينة من أجل تحقيق عوائد - إقتصادية وإجتماعية و مؤسساتية ...- من شأنها أن تحقق زخم تنموي (جمال دواد سليمان، طاهر فاضل حسون 1989، ص.13)

فالبرامج التنموية الإقتصادية تعبر عن نمط إقتصادي مركزي تكون فيه الدولة هي المنظمة للإقتصاد الكلي بحيث تصوغ السياسات الخاصة اللازمة بشأن إستخدام الموارد و مجالات توظيفها.

ويمكن الحديث على البرامج التنموية الإقتصادية بالمعنى الواسع باعتبارها أهداف إنمائية مصاغة من الجهات السياسية المسؤولة، في ظل وجود جهاز سياسي يضع البرامج و يحضرها من أجل استخدامها كأدوات سياسية إقتصادية لتحقيق أهداف تحددها هذه البرامج على صعيد الدولة ككل(مجيد مسعود، 1978،ص12)

و يمكن أن نستف من خلال ما سبق أن البرامج التنموية الإقتصادية تتسم بـ :

- ✓ وجود جهاز أو هيئة تشرف على تحضير ووضع البرامج.
- ✓ توفر غايات و أهداف واضحة للتنمية تتناسب شكلا ونوعا مع الموارد المحددة.
- ✓ اختيار مجموعة من الإجراءات و الترتيبات اللازمة لتكريس هذه البرامج على أرض الواقع.
- ✓ تصديق الجهات المسؤولة أو المخولة من أجل نفاذ العمل بهذه البرامج.
- ✓ التزام كافة الاجهزة و الهيئات و المؤسسات بتطبيق هذه البرامج في ظل تواجد الرقابة والمساءلة.(جمال دواد سليمان- طاهر فاضل حسون،1989، ص ص. 13، 14)

ب - تعريف رأس المال البشري:

توجد مجموعة من الطروحات الفكرية المختلف المناظير تجاه تعريف رأس المال البشري، و حري بنا الإشارة إلى إن دراستنا لرأس المال البشري لا ينصب ضمن الدراسات الاقتصادية أو التسييرية، بل إننا سندرسه من زاوية سياسية على أنه ثروة الأمم .

رأس المال البشري كما عبر عنه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على أنه:" تلك التوجهات والمعارف التي يكتسبها الأفراد من خلال التدريب"، أو بصيغة أخرى يكمن في: " رأس المال المجتمعي و الفكري والثقافي الذي ينظم البشر في بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي و عوائده"(برنامج الامم المتحدة الإنمائي 2002،ص15)

كما يمثل رأس المال البشري "المجموع الكلي والكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، إذ يشمل الكفاءات الذهنية والمستويات التعليمية للسكان، ويتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة للمجتمع الكلي(بيصار عبد المطلب 2017، ص 177)

في حين كريس أستون Chris Ashton يرى أن رأس المال البشري عبارة عن مزيج عناصر المعرفة المتعلقة بالمهارات وتراكم الخبرة والإبداع وقدرة أفراد المنظمة على أداء مهامهم وحل المشاكل وإتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، وهو بذلك يعكس فاعلية النسق في إدارة موارده الملموسة وغير الملموسة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة(مؤيد محمد علي الفضل 2009، ص175)

2- <u>التخطيط التنموي لبناء رأس المال البشري في الجزائر</u>

برز جليا التخطيط التنموي لبناء رأس المال البشري في الجزائر من خلال البرامج التنموية الإقتصادية المتواترة، فمنذ سنة 2001 حتى يومنا هذا تم اعتماد أربعة مخططات في مستهلها مخطط دعم الانتعاش الإقتصادي (2001-2004)، يليه البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي (2004-2009)، كما تم تعزيزهما ببرنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، وآخرها برنامج التنمية الخماسي الجديد (2015-2019)، ويمكن أن نبرزها في المخطط التالي:

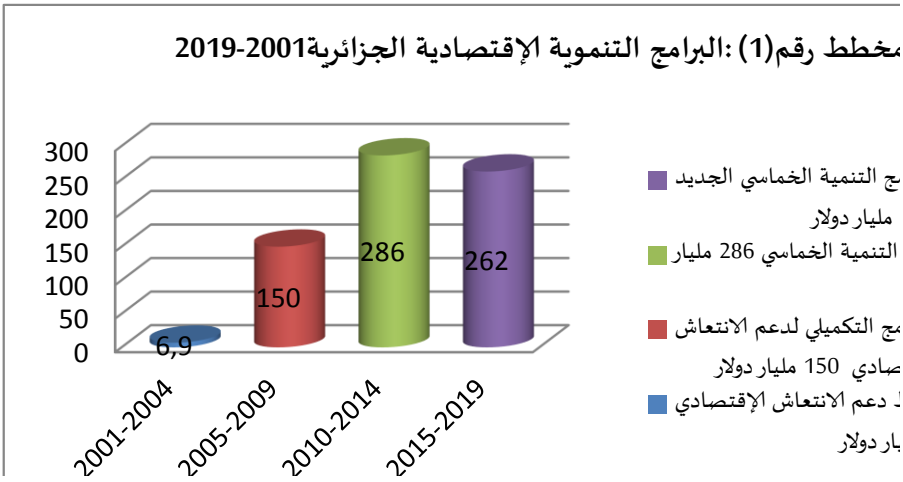

<u>المصدر</u>: من إعداد الباحثين استنادا للإحصائيات المتداولة.

هذه المخططات التنموية شملت كافة أبعاد التنمية بما فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وما يهمنا نحن هنا هو الطور الأخير للتنمية الذي يعتبر الإنسان غاية و في نفس الوقت يعتبر الركيزة الأساسية لها اذ يسعنا عرض دور القطاع العام في تمكين رأس المال البشري في الجزائر بالتطرق للجزء المخصص لها من هذه المخططات التنموية من سنة 2001 إلى سنة 2019.

<u>أ) موقع رأس المال البشري من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001- 2004 .</u>

خصص مخطط دعم الانعاش الاقتصادي مبلغ مالي معتبر لتنمية الموارد البشرية من أجل تعزيز التنمية الانسانية حيث قدر هذا المبلغ بـ 90,2 مليار دينار من مجموع المبلغ الإجمالي المقدر بـ 525 مليار دينار، أي

أن النسبة المخصصة لتعزيز رأس المال البشري في هذا البرنامج تقدر بـ 17.2 بالمئة(General Consulaire2004 A Montréal d'algerie)

ولقد تم الاهتمام بعدة أبعاد من أجل بناء رأس مال مجتمعي من خلال مخطط دعم الانعاش الاقتصادي وهي :قطاع التعليمLe Secteur De L'education ،التكوين المهني LA FORMATION PROFESSIONNELLE الصحة La Sante ، الشباب و الرياضة Jeunesse Et Sport ، الثقافة-الاتصال - Culture Communication، الشؤون الدينية Affaires Religieuses .

أ/ قطاع التعليمLe Secteur De L'education : من أجل ترقية التعليم تم الاهتمام بـ:

- ✓ توسيع نسبة الالحاق بالتعليم الابتدائي من خلال تزويد المدارس بالإمكانيات اللازمة في المناطق الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- ✓ إعادة تأهيل وتحسين وتجهيز المرافق و المؤسسات التعليمية.
- ✓ دعم مشاريع البنية التحتية المعنية بالإطعام و الايواء.
- ✓ تطوير البحث العلمي وخلق الظروف الملائمة لإشراك الموارد البشرية في عملية انعاش النمو الاقتصادي والاجتماعي بالتركيز على قدرات البحث والهندسة والتصنيع.

ب/ التكوين المهني LA FORMATION PROFESSIONNELLE :هذا البرنامج يسعى لتحسين تدريب الشباب المستبعدين من التعليم و مساعدتهم من أجل الحصول على التأهيل المهني للاندماج المهني وخلق فرص العمل الذاتي، وكأولويات عمل مخطط دعم الانعاش الاقتصادي على :الحد من العجز في المعدات التقنية والتعليمية وإعادة تأهيل وتجهيز بعض المؤسسات من أجل قدرات إضافية.

ج/ الصحة La Sante : من أجل ترقية هذا القطاع عمل هذا البرنامج على السهر على كافة مقتضيات الصحة من وقاية و رعاية، وإقامة وتدريب، مع الأخذ بعين الاعتبار تعزيز نشاط الفرق الطبية المتنقلة والسهر على تقديم الرعاية الصحية في المناطق النائية والمناطق الجنوبية الكبيرة وإعادة تأهيل البنية التحتية وتجديد المرافق الطبية و انشاء مركز معالجة السرطان بعنابة تحت الرعاية المتخصصة لمعالجة 2000 مريض و نفس الشيء بالنسبة في منطقة جنوب من أجل تقليل فترة الانتظار والسفر لفترة طويلة ومكلفة (A Montréal, General d'algerie Consulaire,ibid,p.29.)

د/الشباب و الرياضة Jeunesse Et Sport : في هذا القطاع تم التركيز على الاستفادة القصوى من الهياكل القائمة لتلبية تطلعات الشباب في هذا المجال لاستقبال المناسبات الرياضية الوطنية والدولية.

هـ/ الثقافة-الاتصالCulture – Communication : فيما يتعلق بالجانب الثقافي تم التركيز على تطوير وإعداد وترميم وتجديد بعض الهياكل والمواقع التي تتطلب التدخل السريع للحفاظ على التراث، وتوسيع بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية للجنوب.

و/الشؤون الدينية Affaires Religieuses : فيما يتعلق بقطاع الشؤون الدينية هذا البرنامج خصص 1.5 مليار دينار لتوفير أو لعادة تأهيل بعض المساجد (ibid ,p.30)

ما يمكن أن نتوصل إليه كنتائج هو أن هذا البرنامج عمل على تعزيز رأس المال البشري من خلال :

- ✓ بناء القدرات المتعددة الأبعاد و تلبية احتياجات السكان .
- ✓ الاستجابة لاحتياجات الشباب من حيث الأنشطة الرياضية والترفيهية.
- ✓ اتاحة فرص التشغيل من أجل توظيف رأس المال البشري في بنى مؤسساتية لكي يستفاد من عوائدهم بشكل إيجابي، و فتح المجال أمام القطاع الخاص ورجال الأعمال وتوسيع القدرات .
- ✓ إجراءات الدعم الفعال للانتعاش، مثل تعزيز الإمكانات العلمية والتقنية.
- ✓ اجراءات استهداف المناطق المحرومة وتشجيع عودة الناس في المناطق المهجورة.
- ✓ التخفيف من الآثار العكسية للضغوطات التي يمكن التنبؤ بها، وخاصة فيما يتعلق بقيود التدفقات النقدية للجامعات الاكاديمية المقبلة.

ب)بناء القدرات البشرية من خلال البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الإقتصادي 2004-2009.

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 7 أفريل 2005 في إطار مواصلة البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي الذي بدأ مع البرنامج السابق الذكر، و قد تضمن 5 أبعاد من بينها البعد المعني ببناء رأس المال المجتمعي و هو " برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان" و الذي خصص له 1908,5 مليار دينار، أي ما يعادل 45,5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج( ) Premier-ministre 2009,

هذا يعني أنا الجزائر خصصت ما يقارب نصف مبلغ البرنامج من أجل تعزيز بناء قدرات رأس المال البشري في كافة الجوانب الصحية و التعليمية والثقافية...

يتسنى لنا أن نتطرق للأهداف المرجوة في قطاعين أساسيين واللذان يساهمان في بناء رأس المال البشري ألا وهما التعليم و الصحة.

التعليم العالي والبحث العلمي : تضمن هذا البرنامج تحقيق التالي:

- ✓ بناء 231.000 مؤسسة تربوية.
- ✓ إنجاز مركز جامعي جديد بالميلة.
- ✓ انشاء 185.000 إقامة .
- ✓ انشاء 30 مقر لمديريات الخدمات الاجتماعية.
- ✓ انشاء 26 مطعم جامعي.
- ✓ إنجاز مرافق للمخابر ومراكز البحث.

تقدر الاعتمادات المقررة لتمويل هذا البرنامج المتوقع إنجازه بالنسبة لهذه الفترة بـ 141 مليار دج(ibid ,p11)

بالنسبة لقطاع التربية الوطنية يتوقَّع بالنسبة لهذه الفترة انجاز:

- ✓ أقسام في شكل توسعية عددها6.955
- ✓ المدارس الأساسية عددها 929
- ✓ الثانويات عددها 434
- ✓ المنشآت الرياضية عددها 500
- ✓ المطاعم المدرسية عددها 1.098
- ✓ إعادة تأهيل المؤسسات.
- ✓ مرافق النظام النصف الداخلي عددها 635
- ✓ تجديد التجهيزات التعليمية والأثاث المدرسي
- ✓ مرافق النظام الداخلي عددها 165
- ✓ اقتناء تجهيزات تعليمية·
- ✓ تعويض 177 مدرسة ابتدائية، 58 مدرسة أساسية و 17 ثانوية .

الصحة والسكان: يتوقَّع بالنسبة لهذه الفترة انجاز:

- ✓ المستشفيات عددها 17
- ✓ مراكز لمعالجة المصابين بالحروق عددها 02
- ✓ المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في جراحة العظام عددها 02
- ✓ مراكز العجزة عددها 05
- ✓ العيادات المتعددة الخدمات عددها 55
- ✓ مراكز الصحة و الولادة عددها 113
- ✓ مراكز مكافحة السرطان عددها 02
- ✓ مركبات " الأمهات – الأطفال" عددها 05
- ✓ مراكز أمراض القلب والجراحة القلبية للأطفال عددها 02
- ✓ المستشفيات عددها 17
- ✓ معهد السرطان 01
- ✓ معهد الكلى 01
- ✓ مراكز المراقبة الصحية في الحدود 06
- ✓ معهد التكوين شبه الطبي الإفريقي 01.

تقدر الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع إنجازه بمبلغ85,0 مليار دينار جزائري (Ibid , P12-13)

ج)رأس المال البشري والتنمية الإنسانية ركيزة أساسية لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

لقد عملت السلطة الحكومية الجزائرية تحت رعاية فخامة الرئيس عبد العزيزة بوتفليقة في إطار البرامج التنمية الخماسي لسنة 2010- 2014 على وضع رأس المال البشري والتنمية الإنسانية مكانة متزايدة الأهمية وإعتبارها ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني، وقد خصص برنامج الإستثمارات العمومية غلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار وقد ادرج الإهتمام بتحسين مستويات التعليم في مختلف الأطوار، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية.

فقد عملت الحكومة وفق برنامج الإستثمارات العمومية 2010-2014 على تخصيص عدة مجالا التي تهدف إلى تفعيل مؤشرات تحقيق التنمية الإنسانية ومنها نجد:

- تأمين قطاع الصحة: حيث تم تخصيص 619 مليار دج وهذا بهدف إنجاز 172 مستشفى و 45 مرآب متخصص في الصحة و 377 عيادة متعددة الإختصاصات و 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي و أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.
- ترقية البحث العلمي ورفع مستوى الإعلام والإتصال: فقد خصص البرنامج العمومي للتنمية أكثر من 250 مليار دج، وتم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين و 100 مليار دج لوضع الحكامة الإكترونية.
- تحسين الخدمة العمومية: حيث تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية، فقد تم إنشاء 110 مجلس قضاء، وأزيد من 120 مؤسسة عقابية وإنشاء حوالي عشرة محاكم إدارية.
- فك العزلة وإنشاء شبكة الطرق: فقد خصص أزيد عن 3.100 مليار دينار من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق- غرب، وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري وتعزيز ثلاث مطارات.
- التزويد المياه الصالحة للشرب وإستكمال المشاريع الجارية: كرس البرنامج غلاف مالي قدر286 مليار دولار لبناء ستين منشأة قاعدية خاصة بالري، وإنجاز 35 سدا، و25 نظام لتحويل المياه.
- توفير وتحسن السكن: حيث تم تقدير أكثر من 3700 مليار دج لقطاع السكن و يتعلق الأمر أيضا بإنجاز 500000 وحدة سكنية إيجاريه و 500000 وحدة سكنية ترقويبه و 300000 وحدة سكنية في لامتصاص السكن الهش و770000 وحدة سكنية ريفي، وغيرها من المشاريع السكنية(سفارة الجزائر بالكويت، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014)

د)مضامين تعزيز رأس المال البشري في برنامج التنمية الخماسي الجديد 2015-2019.

خصص لهذا البرنامج 262 مليار دولار، إذ يهدف إلى بلوغ نسبة نمو تقدر بـ7 بالمائة مع آفاق 2019، وقد برزت البوادر الأولية لتعزيز رأس المال البشري في هذا البرنامج -كما صرح الوزير الأول عبد المالك سلال في "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014-2019"-من خلال الإهتمام بتحسين

مردود المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين وأدائها من أجل تلبية حاجيات البلاد في مجال التكوين المتميز والتحكم فيه، وتعميق دمقرطة التعليم من خلال تحسين ظروف التمدرس وتطوير التجهيزات والمنشآت القاعدية وتعزيز الحوار مع الشركاء الاجتماعيين حول ظروف العمل ومعيشة الموظفين والأساتذة في قطاع التربية الوطنية، كما سيتم تطوير الامكانيات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز دوره باعتباره دعامة للابتكار.

فضلا عن ذلك، سيتم تكثيف التكوين المهني وتنويعه، إذ ستعمل الحكومة على تطوير مسارات التكوين لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة، مع مواصلة تنفيذ سياسة مجدّدة للمدينة من أجل تحسين إطار المعيشة من خلال عمليات التجديد الحضري وإدماج الهياكل الإدارية والتجهيزات العمومية والثقافية والترفيهية، كما ستعزز الدولة الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية وستشجع تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كما سيستفيد المقاولون الصغار من تسهيلات للحصول على القرض البنكي(عبد المالك سلال، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014-2019)

من جهة أخرى، سيتم وضع آليات تحفيزية خاصة لفائدة الشباب حاملي الشهادات عند استحداث نشاطاتهم لاسيما النشاطات التي تقوم على المعرفة والتكنولوجيات الجديدة، وستستمر الحكومة في منح الأولوية للتكفل الصحي بالمواطنين سواء في مجال الوقاية أو مكافحة الأمراض المتنقلة أو تنظيم عمليات العلاج، وستتمحور الجهود حول أنسنة العلاقات بين السلك الطبي والمرضى وتحسين ظروف الاستقبال والتكفل على مستوى الهياكل الاستشفائية، كما ستواصل الحكومة إنجاز هياكل صحية جديدة سواء تلك التي تقدم خدمات طبية أساسية أو المؤسسات المتخصصة لاسيما المراكز الاستشفائية الجامعية ومراكز مكافحة السرطان، وتزويدها بمستخدمين ووسائل ملائمة(نفس المرجع، نفس الصفحة)

3- تقييم فعالية البرامج التنموية الاقتصادية في تنمية رأس المال البشري.

يتسنى لنا في هذا المحور التطرق إلى العملية التقييمية الكمية المتساندة بأرقام احصائية وفق تقارير التنمية البشرية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لمعرفة كافة التطورات المحرزة في تفعيل رأس المال البشري، بحيث يتم التركيز على التقارير التي تبرز النسب ذات الصلة بمطلع الألفية، ثم آخر نسب مستحدثة وفق تقرير سنة 2014، من أجل التقييم الفعلي للتقدم المحرز في تعزيز رأس المال البشري في الجزائر من عدمه، وتحليل الخلفيات، الأسباب والنتائج المرتبطة بذلك.

أ-القضاء على الفقر المدقع و الجوع في الجزائر.

تلجأ تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن منظمة الامم المتحدة بشكل دوري كل سنة إلى التغني بدليل الفقر المتعدد الأبعاد المستعمل في العمليات الإحصائية الذي يجعل البون شاسع بين ما ينظر له و ما هو كائن في الواقع إذا قمنا بتحليل معرفي له، ناهيك عن الشكوك المصاحبة لمدى مصداقية هذا المؤشر خاصة لما يتم الحديث عن خط الفقر الذي يعبر عن:" أدنى مستوى من الدخل الذي يحتاجه المرء أوالأسرة حتى يكون

بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلدٍ ما" (الحاجات الأساسية)، إذ أن خط الفقر المتعارف عليه دوليا هو 1 دولار أمريكي للفرد الواحد الذي تم ترقيته إلى **1,25** دولار أمريكي سنة 2005 من قبل البنك الدولي(البنك الدولي، 2015 http://web.worldbank.org)

فتعذر الحصول على نتائج بخصوص دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الجزائر يقودنا إلى البحث حول مدى مصداقية هذه المرجعية المعرفية، فما يحتاجه الفرد الواحد في الجزائر مقابل 1,25 دولار هو 120 دينار جزائر، ونحن نتساءل بدورنا كم وجبة يمكن أن يحقق بها الفرد الواحد أمنه الغذائي في الجزائر في اليوم الواحد مقابل 120 دج؟ بالتالي ما يمكن أن نلاحظه هو أن خط الفقر المحدد سلفا ليس كافيا حتى لتلبية الحاجات الغذائية، ناهيك عن الحاجات الأساسية الأخرى من صحة وتعليم وملبس ومسكن، وقد أكد على هذا التحليل ميشيل تشوسودوفسكي في كتابه الشهير "عولمة الفقر" لما عزز الخطاب الإقتصادي النقدي إتجاه المؤسسات الدولية التي تدير النظام الإقتصادي العالمي، فمن مصلحة بعض مسيريها أن تبقى هذه الدول النامية في واقع إجتماعي و إقتصادي زائف، فالدوغما الإقتصادية حسبه تميل إلى مسايرة نظرية دون وقائع " النظرية الخالصة" وتهميش وقائع دون نظرية " الإقتصاديات التطبيقية"(ميشيل تشوسودوفسكي 2012،ص36)

ب-مدى تحقيق التعليم و ترقية الرعاية الصحية.

مدى تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي:

عملت الجزائر على وضع العديد من الترتيبات التي تعمل على ترقية قطاع التعليم وتعميمه من أجل بناء قدرات التنمية الإنسانية برأس مال معرفي الذي يستند إلى المعرفة باعتبارها حالة راقية جدا من مجرد الحصول على معلومات، إذ يمكن عرض التطورات المستحدثة المفعلة عن طريق السياسة العامة الجزائرية(نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي- معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة- النسبة الإجمالية للإلتحاق بالتعليم) من خلال الجدول التالي :

المؤشرات / السنوات	نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي	معدل إلمام البالغين بالقراءة و الكتابة		النسبة الاجمالية للاتحاق بالتعليم بالمئة*			
		بالنسبة المئوية لفئة 15سنة فما فوق	بالنسبة المئوية للفئة العمرية 15-24 سنة	الحضانة	الابتدائي	الثانوي	العالي
				بالنسبة المئوية من السكان في سن الحضانة	بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الإبتدائي	بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم الثانوي	بالنسبة المئوية من السكان في سن التعليم العالي

2000	%3,86	%66,7	%89	///	%98	%62	///
2014	% 4,3	%72,6	%91,8	%79	%117	%98	%31

جدول يوضح مؤشرات التعليم في الجزائر في سنتي 2000 و 2014 (من إعداد الباحثين استنادا لإحصائيات تقريري التنمية البشرية الصادرين سنة 2002 و 2014)(برنامج الأمم المتحدة الانمائي2014،ص191)

من خلال عرض المضامين الكمية في الجدول يتسنى لنا الوصول إلى النتائج التالية:

-نسبة زيادة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2000 و2014 تشير إلى الإهتمام الضئيل بترقية هذا القطاع بحيث تقدر ب 0,44 %* فقط .

- هناك إرتفاع ملحوظ في معدل إلمام البالغين بالقراءة و الكتابة لفئة 15 سنة فما فوق بحيث أن الفارق بين سنتي 2000 و 2014 بلغت نسبت التطور 5,9 %، مقابل تطور للفئة العمرية بين من 15-24 سنة بلغ نسبته 2,8%.

- زيادة نسية الإلتحاق بالتعليم في كافة الأطوار بحيث قدرت نسبة الإلتحاق بالطور التحضيري 79% سنة 2014 في ظل تغييب للالتحاق بهذا الطور في مطلع الألفية، أما في الطور الابتدائي فالفارق المسجل بنسبة إيجابية هو 19 % و هي نتيجة مشرفة، أما في الطور الثانوي فالتطور الحاصل فيه يقدر بـ 36 %، ناهيك عن ارتفاع نسبة الإلتحاق بالطور التعليم العالي التي تقدر بـ 31%.

بالتالي يمكن القول أن هناك نتيجة عكسية بين الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم و نسبة الإلتحاق الإجمالي بكافة الأطوار الدراسية، وهذا يفسر بمدى ارتفاع الوعي لدى الشعب الجزائري بأهمية التعليم وبضرورة السعي إلى بناء مجتمع المعرفة بالرغم من التسيير غير العقلاني من طرف القطاع العام لكافة أطوار التعليم وما يفسر ذلك هو:

- ✓ ضعف الإنفاق الحكومي لترقية هذا القطاع.
- ✓ التفاوت بين المناطق في نسبة الإلتحاق بالتعليم.

عدم فعالية الكفاءة الداخلية للتعليم، فالفدرالية الدولية لحقوق الانسان تقر بأن الاشكالية حسبها هو التفاوت بين المناطق في الإلتحاق بالتعليم مثل ولاية الجلفة التي سجلت نسبة إلتحاق مقدرة بـ : 50,6 % فقط سنة 2006 (الفدرالية الدولية لحقوق الانسان2010،ص51)، في حين أن تقرير التنمية البشرية سجل نسبة إلتحاق على المستوى الوطني مقدرة بـ 66% (برنامج الأمم المتحدة الانمائي2008،ص285)، فبعض المناطق تعاني من نقص التأطير فقد يصل أحيانا عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى 40تلميذا في بعض صفوف المدارس نجد الصف الواحد يتعدى 40 تلميذ، ناهيك عن تدني مستوى التعليم و هذا راجع إلى الاضطرابات التي يعرفها مختلف قطاعات التعليم(برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مرجع نفسه،ص285)

متطلبات الرعاية الصحية(خفض معدل وفيات الأطفال- تحسين صحة الأمهات- مكافحة فيروس نقص المناعة و الملاريا و غيرها من الأمراض)

تسنى لنا من خلال الدراسة المعمقة استخراج عدة مؤشرات و عرضها بحيث سيتم عرض المؤشر الصحي وما يتعلق به من معدل الوفيات و نوعية الرعاية و متوسط العمر و الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام من الموارد الشخصية كالآتي:

المؤشرات / السنوات	الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي على الصحة	معدل الوفيات لكل 1000 مولود حي		الأطباء لكل 100.000 شخص	تحسين صحة الأمهات/نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 مولود حي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة		الانفاق العام من الموارد الشخصية على الصحة
		الرضع	الأطفال					
2000	% 3	39	49	85	120	68,5سنة 1999		/////
2014	%3,9	17	20	121	[1]89	71,5	إ72,7 ذ69,4	18,2%

جدول يوضح المؤشرات الصحية للجزائر في سنتي 2000 و 2014 (من إعداد الباحثين استنادا لإحصائيات تقريري التنمية البشرية الصادرين سنة 2003 و 2014)(تقرير التنمية الانسانية العربية 2002، ص 150)

من خلال عرض المضامين الكمية في الجدول يتسنى لنا الوصول إلى النتائج التالية:

هناك ارتفاع ضئيل في الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي على الصحة إذ قدرت نسبة الزيادة بين سنتي 2000 و 2014 بـ: 9% فقط، وهذا ما يفسر الاضرابات الحاصلة في قطاع الصحة بشكل دوري كل سنة.

- انخفاض متوسط نوعا ما لمعدل الوفيات لكل 1000 مولود حي بالنسبة للرضع و الأطفال.
- ارتفاع الأطباء بنسبة 36 طبيب فقط لكل 100000 شخص بين سنتي 2000 و2014 في حين أن بعض الدول مثل: كوبا، اعتمدت " برنامج الرعاية عيادة الطبيب و ممرضة الاسرة " ناهيك عن الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي على الصحة المقدر بـ 9,7 % .(مجلس حقوق الانسان.(2013)،ص10)
- انخفاض ضئيل في نسبة وفيات الأمهات بحيث تقدر نسبة انخفاضها بين سنتي 200 و 2014 بـ: 31 وفاة لكل 100000 مولود حي، وهذا راجع إلى النظام الصحي النابع من ارادة النظام الاشتراكي في توفير الرعاية الصحية المجانية بعيدا عن القطاع الخاص الذي يحفز على التنافس لتحسين الرعاية الصحية .
- ارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة حيث قدر سنة 2014 بـ: 72,7سنة للإناث، 72,7سنة للذكور.
- بالرغم من أن نسبة الإنفاق العام على الصحة ضعيفة حيث تقدر بنسبة 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع باقي الدول، إلا أن الإنفاق العام من الموارد الشخصية على الصحة المقدر بـ: 18,2

% أقل منه في بعض الدول المتقدمة ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا مثل سويسرا (25%) و استراليا(19,8%) و سنغافورة(60,4%) و بلجيكا (19,1%) .

ج-تمكين المرأة و إزالة الفوارق بين الجنسين في رأس المال البشري:

قبل مطلع الألفية الثالثة كان هناك حضور قليل للمرأة في الحياة السياسية والعامة مع وجود نظام قيم تمييزية مرتبط بغياب المساواة في الفضاء الأسري والخاص والذي ينعكس على الوضع القانوني للمرأة. لكن في السنوات الأخيرة تم ملاحظة تطورات أكيدة في وضع المرأة في الجزائر بوجود إرادة سياسية تتجه نحو تحسين وضع المرأة ومركزها في المجتمع .وتمت ترجمة ذلك عبر إحصائيات كمية التي قمنا بتجميعها في الجدول الذي يوضح مدى تمكين المرأة بالتركيز على نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء ومعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بالإضافة إلى نسبة بطالة الإناث في كل من سنتي 2000 و2014 التالي:

المؤشرات / السنوات	نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة	نسبة بطالة الإناث
2000	%6	%12	%55.8
2014	%32	%15	%16.8

جدول يوضح مدى تمكين المرأة في سنتي 2000 و2014 . (من إعداد الباحث، لمزيد من التفاصيل راجع: البنك الدولي." إحصائيات المساواة بين الجنسين". تاريخ الولوج: 2015/03/08، نقلا عن:https://bit.ly/2RUucRb)

من خلال عرض المضامين الكمية في الجدول يتسنى لنا الوصول إلى النتائج التالية:

- هناك ارتفاع في نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء بين سنتي 2000 و 2014 بنسبة 28 % وهذا راجع إلى التعديلات على الدستور سنة 2008 عبر المادة 31 التي تنص على : "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.
- ارتفاع معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة في مقابل انخفاض كبير في نسبة البطالة اناث اذ تقدر نسبتها بـ : 39 % بين سنتي 2000 و2014، وهذا راجع لإزالة العوائق التي تحول دون الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في إطار الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة.(دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية1996،ص5)

الخاتمة:

إن بناء رأس المال البشري من الضروريات التي يملها القرن الواحد و العشرين على كافة الدول عبر تسهيل الحوار بشأن العوامل التي تحدد الخيارات والحريات المتاحة لجميع الناس بغية تبادل وجهات النظر وتعزيز التفاهم والتوافق في كافة سبل تفعيل التنمية من أجل تحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، و

الجزائر كغيرها من الدول النامية حاولت مواكبة التطورات الحاصلة من أجل بناء رأس المال البشري، وهذا ما أبرزته ورقتنا المتواضعة هذه، و التي خلصت بنا إلى النتائج التالية:

1. من أجل بناء رأس المال البشري في الجزائر، عملت على خلق تواسق بين 4 برامج تنموية متواترة ومتكاملة وهي أولا-مخطط دعم الانعاش الاقتصادي2001- 2004، البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الإقتصادي 2004-2009،برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، برنامج التنمية الخماسي الجديد 2015-2019.
2. خصصت الجزائر في كافة برامجها التنموية جزء خاص بالموارد البشرية و حاجيات السكان من أجل بناء قدرات رأس المال البشري في إطار تفعيل التنمية الإنسانية.
3. من خلال تقييمنا الكمي لمدى تحقيق التنمية الإنسانية في الجزائر وفق الأهداف الإنمائية للألفية يتضح أنه يمكن تصنيف درجة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال 3 مستويات:

المستوى الأول(وفقت إلى حد كبير) : في تقليص ظاهرة الفقر و تعميم التعليم و تمكين المرأة.

المستوى الثاني(وفقت إلى حد ما) : في تعزيز الرعاية الصحية بخفض معدل وفيات الأطفال- تحسين صحة الأمهات- مكافحة فيروس نقص المناعة و الملاريا و غيرها من الأمراض.

المستوى الثالث(لم توفق): في تعزيز الإستدامة البيئية و استعمال مصادر طاقة متجددة.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. جمال، د. س. و طاهر، ف. ح.(1989). التخطيط الإقتصادي. العراق: بيت الحكمة.
2. مجيد، م. (1978). التخطيط للتقدم الإقتصادي و الإجتماعي. الكويت: المجلس الطني للثقافة و الفنون والآداب.
3. ميشيل، ت. (2012). عولمة الفقر. تر: محمد، م. م. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المجلات:

4. بيصار، ع. م. (2017). دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. (17).176-190.
5. مؤيد، م. ع. ف. (2009). العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة دراسة حالة في الأردن. مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية. (3).

التقارير:

6. برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2002). خلق الفرص للأجيال القادمة. تقرير التنمية الانسانية العربية، الأردن: المكتب الاقليمي للدول العربية.
7. برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2018/2007). محاربة تغير المناخ التضامن الإنساني في عالم منقسم. تقرير التنمية البشرية. لبنان: شركة الكركري للطباعة.
8. الفدرالية الدولية لحقوق الانسان. (2010). سوء المعيشة في الجزائر. تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.الجزائر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان .
9. مجلس حقوق الانسان. (2013). تقرير وطني حول كوبا مقدم وفق للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة عشر.

المواقع الإلكترونية:

10. البنك الدولي، " الفقر"، تاريخ الولوج: 2015/03/05، من الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2Ugri5J
11. البنك الدولي،" نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 مولود حي"، تاريخ الولوج: 2015/03/07، من الموقع الإلكتروني : https://bit.ly/2RSw78K
12. سفارة الجزائر بالكويت. "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014". تاريخ الولوج: 2015/03/08.من الموقع الإلكتروني:https://bit.ly/2MxwfEv
13. سلال، ع. "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014-2019"، تاريخ الولوج: 2017/12/02، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2B5m3ih

ثانيا باللغة الأجنبية:

14. Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement Algerie, Gouvernement Algérien, Impression par EL-DIWAN, Juillet 2005. Algérie, P32.
15. United Nations Development Programme," Deepening democracy in a fragmented world", Human Development Report , Oxford University Press, New York , 2002, P184.
16. Consulaire General d'algerie A Montréal, " Programme De Soutien A La Relance Economique A Court Et Moyen Termes 2001/2004 ",A Partir Delien Web : https://bit.ly/2FOtUVf
17. Premier-ministre, " PROGRAMME COMPLEMENTAIRE DE SOUTIEN A LA CROISSANCE PERIODE 2005-2009 ". A Partir Delien Web : https://bit.ly/2COzF1v